كما يمارس الرأي العام دوراً أساسياً في توفير الضمانات السياسية لحقوق الإنسان في الأنظمة الديمقراطية، إذ إنه يمارس دور الرقابة على سياسة الحكومة في هذا المجال كما يسعى أعضاء البرلمان (سلطة التشريع) إلى الاهتمام بما يطرحه الرأي العام من آراء وأفكار بشأن قضايا حقوق الإنسان. وتعتبر وسائل الإعلام أكثر العوامل المؤثرة في الرأي العام بشرط أن تتوفر لها الحرية إضافة إلى إسهام وسائل الإعلام هذه في تشكيل الرأي العام. وتؤدي الصحافة دوراً مهماً في ميدان حماية حقوق الإنسان وحرياته من خلال مراقبة أعمال السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وتتيح للرأي العام الاطلاع على هذه الأعمال ونقدها وعرض آراء ومشاكل المواطنين.

كما تقوم الأحزاب السياسية في إطار النظام الديمقراطي التعددي بدور سياسي في توجيه الرأي العام والتعبير عنه لاسيما وأن النظام الديمقراطي القائم على تعدد الأحزاب يضمن وجود معارضة علنية تراقب سياسة الحكومة وتجبرها على احترام الحقوق والحريات فضلاً عن أنها توفر البديل لها وفق آلية تداول السلطة، وهي إحدى الآليات الأساسية للنظام الديمقراطي.

المطلب الثالث: دور المنظمات الوطنية غير الحكومية

شهدت حركة المنظمات غير الحكومية في العديد من دول العالم ومنذ القرن العشرين نمواً ملموساً من خلال ازدياد أعداد هذه المنظمات واتساع أنشطتها. وظاهرة المنظمات غير الحكومية أوربية في الأصل ثم انتشرت بعدها إلى باقي دول العالم وبضمنها دول العالم الثالث.

وتتنوع ميادين نشاطات المنظمات غير الحكومية داخل دول العالم لتشمل مجالات عديدة كحقوق الإنسان والبيئة والمرأة والطفولة. ويتوقف دور ونشاط هذه المنظمات على الصعيد الوطني على جملة أمور ومستلزمات:

أ- مدى استقلاليتها من الناحية المالية، إذ تضمن لها هذه الاستقلالية المصداقية والفعالية وعدم خضوعها للحكومات أو للجهات التي تحاول الضغط عليها أو توجيهها اتجاهاً معيناً من خلال تمويلها.

ب- أن تكون هذه المنظمات غير رسمية وغير خاضعة للحكومات وأن يتم تأسيسها بحُرِّية وبمبادرات ذاتية مما يضفي عليها بشكل حقيقي صفة المنظمات غير الحكومية ويعزز استقلاليتها في حركتها ومواقفها ونشاطاتها.

ج- الصفة التطوعية وغير المدفوعة مادياً للعاملين فيها وذلك يدعم دورها الإنساني والخدمي ويعزز الثقة بالمنظمات نفسها وبالناشطين فيها.

د- إن دور المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي يواجه مشكلة طبيعة المجتمع الدولي ومبدأ السيادة للدول الذي يبقى عائقاً أمام حركتها رغم التطور الذي شهده مفهوم السيادة في حين أن دورها على الصعيد الوطني يرتبط بطبيعة النظام السياسي ومدى احترامه لمؤسسات المجتمع المدني عامة والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان خاصة.

واستناداً إلى ما تقدم فإن توفير الضمانات لحقوق الإنسان وحمايتها لا يتحقق بوجود الضمانات الدستورية والقضائية والسياسية فحسب بل وبوجود منظمات غير حكومية نشيطة وفاعلة في الدفاع عن حقوق الإنسان والعمل على حمايتها فضلاً عن دورها في نشر الوعي بثقافة وقيم حقوق الإنسان.

إن الحجم المتسع لهذه المنظمات غير الحكومية واهتماماتها المتنوعة مع تراجع دور الحكومات والأحزاب على الصعيدين المحلي والدولي بسبب العولمة؛ جعل لهذه المنظمات أهمية وتأثير على السياسات المحلية داخل كل دولة وفي اتجاه دعم حقوق الإنسان وحمايتها. وفي سبيل ذلك تستخدم هذه المنظمات (وسائل عدة) لتحقيق أهدافها، وتتمثل بما يأتي:

أولاً- المراقبة:

إن مهمة الرقابة على سياسات الحكومات في مجال حقوق الإنسان ورصد الانتهاكات في هذا الميدان أصبحت اليوم مهمة فعالة ومعترف بها في العديد من دول العالم وإن تعثرت لفترات طويلة على الصعيد العملي في دول العالم الثالث إبان فترة الحرب الباردة حيث كانت جهود المنظمات غير الحكومية في إجراء التحقيق وتقصي الحقائق ليست

دائماً معترفاً بها أو سهلة التحقيق. لكن ذلك أصبح اليوم أكثر تحققاً بعد اتجاه العديد من دول العالم الثالث نحو الديمقراطية التعددية وتخليها عن أنظمة الحزب الواحد وانهيار الأنظمة الدكتاتورية فيها.

وأصبح للعديد من المنظمات الوطنية غير الحكومية فرص تشكيل قوى ضاغطة على الحكومات داخل دولها أو حتى خارجها من خلال تقديم تقاريرها المضادة لتقارير الحكومات المعنية حول اتفاقيات حقوق الإنسان في المحافل الدولية كلجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة واللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان واللجنة المعنية بحقوق الإنسان.

ثانياً ـ حماية وتعزيز حقوق الإنسان:

إن بإمكان المنظمات الوطنية غير الحكومية أن تساهم بالجهود لتهيئة الظروف المواتية لضمان التمتع الكافي والفعلي بحقوق الإنسان. وقد أكد ذلك المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فينا 1993 حيث جاء في الفقرة 38 من إعلانه وبرنامج عمل فينا الصادر عن المؤتمر أن «المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان يعترف بالدور الهام الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في تعزيز جميع أنشطة حقوق الإنسان والأنشطة الإنسانية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. ويقدر المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان مساهمتها في زيادة وعي الجمهور بقضايا الإنسان والقيام بالتعليم والتدريب والبحث في هذا المجال وتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية»[77].

إن الاعتراف بدور المنظمات غير الحكومية في الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها لم يتحقق بسهولة، فالتضحيات التي بذلها الناشطون في مجال حقوق الإنسان من العاملين في هذه المنظمة غير الحكومية كانت وراء المكاسب التي حققتها تلك المنظمات ومن خلال تلك التضحيات في مجال حقوق الإنسان مما أكسب هذه المنظمات مكانة مرموقة. وقد وصفها الملتقى العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في نيودلهي في شهر

(77) المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان ـ المصدر السابق ـ ص38.

كانون الأول 1990 بأنها عيون المجتمع وآذانه وكذلك ضميره في جميع أنحاء العالم في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان. ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار رسالة هذه المنظمات بأنها تمثل خط الدفاع الأخير عن مبادئ حقوق الإنسان المتعلقة بالأفراد أو الشعوب. وهذا ما جعل هذه المنظمات تتبوأ موقعاً متميزاً في الحركة الوطنية لحقوق الإنسان داخل الدول وفي الحركة العالمية لحقوق الإنسان، سواء في مجال التشريع ودعم الآليات والحماية أو نشر الوعي على المستويات المختلفة.

ثالثاً ـ المشاركة:

تعد المشاركة في عالمنا اليوم واحدة من مرتكزات النظام الديمقراطي التعددي. والمشاركة هذه لا تقتصر على قيام المواطنين بالإدلاء بأصواتهم لانتخاب من يمثلهم في البرلمان أو ما تقوم به الأحزاب السياسية من وظائف داخل السلطة أو في صفوف المعارضة، بل هي تشمل أيضاً مشاركة المنظمات غير الحكومية كجزء من مؤسسات المجتمع المدني في العملية السياسية الديمقراطية.

والمنظمات غير الحكومية تمثل مؤسسات وسيطة بين الفرد والدولة، أي بين المجتمع المدني والإطار المؤسسي الحكومي، بهدف جعل دولة القانون حقيقة من حقائق الحياة اليومية للمواطنين سواء كان ذلك في مجال الحقوق المدنية والسياسية أو في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فالمنظمات غير الحكومية العاملة في ميدان حقوق الإنسان مثلاً أثبتت قدرتها على إظهار نماذج قائمة على المشاركة مما جعل الحكومات في شتى بقاع العالم تدرك قيمتها وتوليها الاهتمام ولو بنسب متفاوتة وفقاً لطبيعة النظام السياسي القائم.

كما أن تزايد أعداد المنظمات غير الحكومية عامة والمعنية بحقوق الإنسان خاصة في العديد من دول العالم ويضمنها دول العالم الثالث في ظل الوضع الدولي الراهن، يأتي متزامناً واتجاه هذه الأخيرة نحو التعددية وانحسار الأنظمة الدكتاتورية فيها. فضلاً عن أن تزايد أعداد المنظمات غير الحكومية هذه دليل واضح على مطالبة الناس وإقبالهم على

مشاركة أكبر في إطار مؤسسات المجتمع المدني إضافة إلى تنامي الوعي بأهمية قضية حقوق الإنسان.

ومن الطبيعي أن الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان هو دور ساند للدولة. إذ إن المسؤولية الأولى تقع على الدولة لحماية وضمان حقوق الإنسان. ثم إن دور المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني يتوقف على مدى تمتع العاملين في هذه المنظمات بحماية القانون الوطني وتمتعهم بالحقوق والحريات المعترف بها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما أن ذلك يرتبط أيضاً بتمتع المنظمات غير الحكومية بحرية تنفيذ أنشطتها الخاصة بحقوق الإنسان دون تدخل في إطار القانون الوطني والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، كما يؤكد ذلك الإعلان وبرنامج عمل فينا الصادر عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان[78].

لقد أصبح الاعتراف بدور المنظمات الوطنية غير الحكومية في ميدان حقوق الإنسان من قبل أغلب الحكومات في العالم اليوم تعبيراً عن أهمية المهام التي تقوم بها هذه المنظمات برغم الصعوبات التي تواجهها في أنشطتها الوطنية.

وما تقوم به المنظمات هذه من عمل كبير في توفير المعلومات ونشرها عن انتهاكات حقوق الإنسان وتشجيع البرلمانات والحكومات على إصدار التشريعات واعتماد السياسات الحامية لحقوق الإنسان ودعم آلياتها، يجسد الدور الفعال لها في الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها.

---

78. السابق، ص38_39.